

التمكين السياسي للمرأة في ظل العولمة ، المرأة الجزائرية نموذجاً

د. فاطمة بودرهم أستاذة محاضر أ بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة

مقدمة

دفعت المتغيرات البيئية المعاصرة إلى ظهور اتجاهات جديدة وأهداف واسعة ، شملت عولمة الاقتصاد، الثقافة، الإعلام، الاجتماع، السياسة والتشريع، وإلى تزايد الاهتمام بإفرازات وتداعيات هذه المتغيرات ، فظهرت مفاهيم جديدة ، قضايا ، إشكاليات، أزمات ، إستراتيجيات، مثل مفاهيم التنمية الاجتماعية ، التنمية البديلة ، التنمية المستدامة، التنمية البشرية ، الجودة الشاملة ، اقتصاد المعرفة ، مجتمع المعرفة ، المجتمع المدني، المواطنة الكاملة ، النسوية ، الجندر أو النوع الاجتماعي ، التمكين ، توسيع المشاركة في جميع المجالات ولكل الفئات المجتمعية، دون تمييز مبني على أساس ديني، عرقي، ثقافي، اجتماعي أو نوعي.

التمكين بكل أنواعه للفئات العمالية، الشباب والنساء وكل الفئات المهمشة في المجتمعات المعاصرة ، خاصة في المجتمعات غير المشاركة ، حيث تنعدم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتهمين ثقافة التمييز والإقصاء ضد الفقراء والعمال والنساء والأقليات.

ويعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم التي شاع تداولها في الدراسات والبحوث الاجتماعية الخاصة بفئتي المرأة والشباب منذ تسعينات القرن العشرين (20)، لاسيما مع تصاعد التيارات الليبرالية المنادية بتفعيل ادوار المجتمع المدني المتزايدة، والظهور القوي للحركات النسائية المطالبة بدعم أدوار المرأة في كل المجالات والميادين، وتوسيع مشاركتهن في المجالين العام والسياسي، نجد مفهوم التمكين empowerment الذي أصبح بديلاً لمفهوم التنمية في دراسات المرأة والشباب.⁽¹⁾

فما هو مفهوم التمكين؟ وما هي أهم أهدافه ومركزاته؟ وما هي أهم العوائق التي تحد من تفعيله في واقع كل المهمشين ، من نساء ، شباب، عمال ، فقراء وأقليات وغيرها كالفئات الخاصة مثلاً، هذه التساؤلات تجد الإجابة عنها في عناصر هذه المقالة.

1/ مفهوم التمكين :

يراد بمفهوم التمكين لغويًا، التقوية والتعزيز لوضع الأفراد والجماعات سواء الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي أو السياسي، خاصة للفئات الاجتماعية المهمشة والمقصاة من دوائر اتخاذ القرار، والمبعدة عن عمليات التخطيط وتحديد الأهداف العامة للدولة والمجتمع، سواء تعلق الأمر بمواضيع السياسة العامة للبلاد ، أو بقطاع معين أو خص فئة اجتماعية معينة .

ورد المفهوم في الكتاب المجيد في أكثر من سورة، فعلى سبيل المثال جاء في ذكره الحكيم: "وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ"

⁽¹⁾أماني مسعود، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد 32، السنة الثانية، 2006 ص

وَنَجْعَلُهُمْ أَيْمَةً وَنَجْعَلُهُمُ الْوَارِثِينَ (5) وَنُمْكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ (6) *.

فالقرآن الكريم، ذكر اللفظ في أكثر من موقع ، مما يدل على قوته وأهميته البالغة في تصحيح أوضاع البشر المائلة. فهو مفهوم تركز حول معنى التقوية والتعزيز وبعث الثقة في النفس وإعادة الاعتبار لمن هم أقل نصيباً من فرص المشاركة والتعبير الحر والانجاز المستقل.

تباينت التعريفات الإجرائية للمفهوم حسب مجالات البحث والفئات الاجتماعية، موضوع الدراسات، إلا أنها كلها تتجه وتصب في نفس المعنى ونفس الاتجاه ، فكلها تضمنت معاني القضاء على كافة أشكال عدم المساواة وتوفير فرص متكافئة في التعليم والعمل والمشاركة في المجال العام والمجال السياسي .

عرف التمكين على أنه: "توسيع قرارات الناس من أجل اتخاذ اختيارات الحياة الإستراتيجية ، وتكون القدرات في سياق لم يكن متاحاً من قبل".⁽²⁾ ورأى آخرون أن التمكين عملية من خلالها يكتسب الضعفاء التحكم في أحوال حياتهم. ويشمل التمكين التحكم في الموارد الجسدية، البشرية ، العقلانية والمالية والتحكم في الإيديولوجي من معتقدات قيم واتجاهات. فالتمكين لا تعني فقط

قدرة أكبر على التحكم، ولكن يعني أيضاً ثقة أكبر في النفس، تغلب الشخص على الحواجز الخارجية من أجل الحصول على الموارد أو لتغيير الإيديولوجية التقليدية.⁽³⁾

أما مفهوم التمكين لدى المؤسسات الدولية ، فإنه يتضمن مصادر القوة التي يمكن منحها للأفراد والجماعات ، وهي ثلاثة مصادر تشمل ، امتلاك المعرفة للذات ، وامتلاك الثقة الضرورية للعمل والانجاز، وأن يكون الفرد جزءاً من جماعة أو مجتمع يشعر فيه بالمواطنة ويمكنه من تحرير طاقاته كاملة.⁽⁴⁾ وعليه تتحدد أبعاده التمكين في أربعة: هي البعد المعرفي ، البعد الاقتصادي ، البعد النفسي ، والبعد السياسي.⁽⁵⁾

فالبنك الدولي عرفه على أنه: "تحسين قدرات الشخص أو الجماعة على صنع الخيارات وتحويلها إلى أفعال ونواتج مرغوبة".⁽⁶⁾

التمكين السياسي :

يشير التمكين السياسي إلى عملية تغيير هياكل القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتعامل معها الأفراد مع توافر الثقة بالذات والقدرات والإمكانيات وكذلك الاستعداد النفسي للاختيار بين البدائل المطروحة ، فهذا التغيير يجب أن يحقق العدالة الاجتماعية ويمنح فرص متكافئة في التنمية البشرية لكلا الجنسين خاصة النساء.

(3) Agrnou, fatima, Gender , literacy and empowerment in moroco , USA, Rutledge press, 2004 ,p,p 41,42

(4) أماني مسعود، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(5) نفس المرجع السابق، ص10.

(6) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

* سورة القصص الآيات 5-6

(2) William jill, measuring gender and women's empowerment using ionfimatoug factor analysis, institute of belnarool scieuce , university of colorado boudlei , apil 2005

نقلاً عن أماني مسعود، مرجع سابق، ص9.

فقد عرفه البعض على انه: "عملية تهدف إلى رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع."⁽⁷⁾ فهو بهذا يعني غايته توعية البشر من ذكور وإناث بأهمية إدراكهم الجيد لأوضاعهم وأحوالهم وتحفيز العزائم والهمم فيهم، على تغيير أوضاعهم نحو الأفضل بكل الوسائل والقوى المتاحة من تعليم، عمل، ووضع اجتماعي أو ثقافي .

وبالنسبة للمرأة ، فهو توعية لها بوضعها والاهتمام من جانبها بالمشاركة في مناقشة القضايا التي تهمها، والتعبير عن وضعها، والتصريح بمشاكلها وهمومها. فليس أقدر ولا أفصح ولا أصدق منها في طرح اهتماماتها وانشغالاتها وطموحاتها .

وعليه فإن التمكين، هو فعل الوصول بالمرأة إلى تفعيل أدوارها المتنامية في المجتمع بتعزيز وتقوية مكانتها وتصحيح وضعها وتحسينه في دائرة أسرتها، وفي كل دوائر المجتمع والدولة .

فكلما تم إشباع حاجات أفراد الأسرة المتنوعة والمتجددة في كل الميادين، دون تمييز نوعي بين ذكورها وإناثها، كلما عم الاستقرار الاجتماعي وتوسع إلى مجالات أكبر وأعمق، هي مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة. هذا الاستقرار المرغوب لن يحدث بمحض الصدفة، وإنما بتكامل جهود الأفراد المنتميين لمجتمع واحد دون تمييز نوعي أو ثقافي أو اجتماعي ولا تغليب لجنس على آخر .

يمكن تعريف التمكين السياسي إجرائياً، على انه: "استعادة المجتمع لكل طاقاته وإمكاناته

للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري وتحقيق الاتجاه التعاوني بين ذكوره وإناثه". باعتبارهم عناصر فاعلة وفعالة، مؤثرة ومثيرة ببعضها، فكلما زاد ارتباط أعضاء المجتمع الواحد ببعضهم، على أساس التعاون والتضامن لإحداث التغيير الإيجابي كلما استرجع المجتمع ثقته به وبأنفسهم على العمل الجاد، وتعاضلهم ولئهم للنظام السياسي القائم، وزاد شعورهم بالانتماء الوطني والثقافي في خدمته دون انتظار مقابل.

لقد تعددت التعاريف لهذا المفهوم وتباينت بتباين الاتجاهات والفئات الاجتماعية الباحثة ، ولكنها أجمعت كلها على بعض القواسم المشتركة في تعريفه، كمفهوم القضاء على عدم المساواة بين الجنسين، توفير فرص التكافؤ لكل الأفراد، دون تمييز نوعي أو عرقي أو غيره.

يفهم من خلال هذه التعاريف، أن التمكين يهدف إلى تقوية وتعزيز الأدوار الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية للأفراد داخل مجتمعاتهم، برعاية كل الفئات المجتمعية، دون تمييز أو إقصاء مهما اختلف شكله أو سببه، ومنح هذه الفئات ، خاصة المصنفة في المراتب الدنيا فرصاً وامتيازات تجعلها في موضع التعاون والتنافس الإيجابي والتكامل لأداء الأدوار المنوطة بهم في المجتمع والدولة ، ويتوقف نجاحه على مدى الاستجابة الواعية للمستهدفين منه.

2/ أهداف التمكين

تمحورت أهداف التمكين حول ثلاثة أهداف أساسية شملت مايلي:

- إزالة كافة العوائق التي تقف حائلاً أمام التمكين سواء كانت قانونية، تشريعية،

⁽⁷⁾ شيرين شكري، المرأة والجنس، إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين ، دار الفكر، سوريا، 2002 ، ص 106.

واقترنت بضرورته، كان إصرارهن على النجاح قويا. وكان التمكين أكيدا وثابتا ومستمر ، بل قد يصبح التمكين استراتيجية يلتزم بها المجتمع والدولة معا ويجيران كل الفاعلين فهما على التعامل معها على هذا النحو، سواء كانوا أفرادا أو تشريعات أو ذهنيات أو مؤسسات.

3/ مرتكزات التمكين

لا يختلف المعنى النظري للتمكين في جميع الحالات، ولكن كإستراتيجية عمل لدعم الدور السياسي للنساء في العالم الثالث يختلف من مجال إلى آخر. فبالنسبة لدراسات المرأة ، تبلورت إستراتيجية التمكين منذ مؤتمرييكن عام 1995 ، إذ سبست المادة 181 قضية المرأة واعتبرت: "أن تحسين وضع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عاملا أساسيا في سبيل تكون حكومة شفافة ومسؤولة،

صحيح التحوين الطبيعي للمجتمع ، والذي من شأنه أن يحقق مبادئ الديمقراطية والكفاءة الأعلى على الأداء.⁽⁹⁾

هذا التوازن التي تسهم المرأة في تجسيده لن يتحقق دون بعض المرتكزات، حيث اختلف الباحثون حول مرتكزات التمكين، الا أنهم اجمعوا على ثلاثة، شملت الموارد، الفاعلية ، الانجازات.⁽¹⁰⁾ فالموارد تتمثل في العوامل المساعدة على حدوث التمكين، كالعوامل التعليمية، المهنية وتحسين الوضع

اجتماعية، سواء تعلق بالقروانين التي تحد من المشاركة، العمل أو التعليم ، أو تلك التي تشهد استثناءات ومفاضلات بين الفئات الاجتماعية، على أساس ديني، عرقي، أو نوعي اجتماعي، كالأعراف والتقاليد البالية والثقافات التهميش و الإقصاء لبعض الفئات المجتمعية الأقل نصيبا من المشاركة في المجالين العام والسياسي، كفتي النساء و الشباب ، أو أية فئة أخرى لا تحظى بامتيازات أو حقوق أو فرص الفئات الاجتماعية ذات الحظ الأوفر من المال، الجاه، النفوذ الوضع الاجتماعي والثقافي مثل الفئات العمالية ، والفئات الفقيرة والفئات الخاصة والأمةين.

- تبني سياسات وإجراءات وتشريعات وإقامة هياكل ومؤسسات تغطي على مظاهر الإقصاء والتهميش، وتتولى عملية التمكين ، خاصة مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وجمعيات وغيرها .

- تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات والموارد والقدرات على النحو الذي يكفل لها مشاركة فعالة وفرصا متكافئة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.⁽⁸⁾

وتبقى توجهات واستعدادات وقناعات المستهدفين من عملية التمكين، أهم عامل في نجاح العملية وتمكين الأفراد والجماعات من أي عمل وفي أي مجال. فمتى توجهت النساء بإيجابية نحو العمل الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي ، واستعدت له

nations fourth world confereuce on ⁽⁹⁾ the united Platform for action, (china, 1995) women : <http://www.un.org/women/watch/daw/beijing/platfom/decision.htm/>

⁽¹⁰⁾ أماني مسعود، مرجع سابق، ص24.

⁽⁸⁾ أماني مسعود، مرجع سابق، ص6.

من الدواعي الأساسية إلى إلغاء التمايز والظلم والعنف ضد النساء، هو إيمان المجتمع المدني والمنظمات النسائية، بأن التنمية المستدامة الكاملة لا يمكن الحصول عليها دون مساهمة المرأة الكاملة و الشاملة فيها.

من هذا المنطلق تبنت الكثير من المنظمات النسائية، والمنظمات الدولية و الإرادة السياسية و المجتمعية في العديد من الدول، و بعض الرجال الأحرار الذين ساندوا قضية المرأة و اعتبروها قضية مجتمعية أساسية ومركزية، لا بد أن تنجح المرأة في كسبها والعمل مع الرجل في إطار الإنسجام والتكامل، لا في إطار التبعية و التمايز في ظل منظومة قيم و قوانين، و تحديد للأدوار حسب الكفاءات والمهارات لا حسب التفرقة والتسلط الأبوي.

نظرا لهذه الجهود، ظهرت الحاجة إلى محاولة تحقيق مبادئ المساواة والعدالة بين الجنسين في جميع المجالات. و توجت هذه الجهود بظهور مداخل وإستراتيجيات إصلاحية أهمها ما عرف بمداخل الرفاهية الاجتماعية و إزالة الفقر، وتفعيل الاقتصاد، وكان أهمها مدخل التمكين الذي أصبح المفهوم المركزي في دراسات النوع الإجتماعي وأصبح بديلا لمفهوم التنمية تبنته الحركات النسائية و دوائر هيئة الأمم المتحدة والكثير من الدول لرفع الوعي و القدرات النسائية وتعاونها مع الرجال لتحقيق مجتمع متوازن، فاضل، عادل، تزول معه أسباب العنف و التخلف بكل مظاهره. اهتم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وركز على التفاوت في المشاركة السياسية و الإقتصادية أي قوة التأثير على القرار و قوة التأثير على الموارد. وركز فيه بشكل محدد على قضية تمكين المرأة باعتبارها عملية محورية في مفهوم صندوق

الاجتماعي. أما الفاعلية أو جعل المرأة فاعل في العملية السياسية سواء من خلال الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن توفر الفرص الكافية للمرأة، للحصول على الموارد والتحكم فيها ، ومع ذلك فهي غير كافية لتحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة، بل يجب أن تكون المرأة مدمجة في عالم الشغل بصورة دائمة، ونفس الشيء بالنسبة لتغيير الأوضاع القانونية للمرأة ،قد لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير في واقعها، ولهذا فإن دور القيادات السياسية النسائية ضروري لتحقيق التمكين ، فالقانون لا يغير الواقع ، بل تغيير الذهنية هي الأساس أي تغيير نظرة المجتمعات الأبوية وذكورها المسيطرين إتجاه عمل المرأة بشكل عام .

وأما الانجازات أو مايعرف بالمرجات أو نواتج عملية التمكين التي تقيم وتقوم مدى فاعلية التمكين وتأثيره على هياكل القوة وأقل الدولة والمجتمع. إلى جانب هذه المرتكزات طرح اليونيسيف خمسة مرتكزات أخرى لعملية التمكين ضمنها فيما يلي: الرفاهية، إيجاد المداخل المناسبة للحصول على فرص في التعليم والقروض، وعي المرأة بالفجوة بين الرجل والمرأة بسبب الموروث الإجتماعي والثقافي وإدراك المرأة لدورها في سد هذه الفجوة، المشاركة في اتخاذ القرارات بشكل مستقل وبعيدا عن تبعية الرجل ،قدرة المرأة على التحكم في إدارة شؤونها الحياتية والمهنية وإدراك أبعاد دورها في عملية التنمية. ومن ثم نفهم أن عملية التمكين هذه سلسلة عمليات، تكتسب المرأة من خلالها مداخل للحصول على موارد إقتصادية وتعليمية، ومداخل ومهارات، لتغيير البيئة المحيطة بها والتأثير على صناعات القرار داخل مجتمعها .

التنمية البشرية، وربطه بقضايا الحكم الديمقراطي واللامركزية ودعم المجتمع المدني.⁽¹¹⁾

كان مؤتمر بكين المنعقد في عام 1995 منعرجاً هاماً للنهوض بالمرأة على المستوى العالمي، فالمؤتمر والتحضيرات الكثيرة التي تمت في مختلف بلدان العالم والوثائق والأبحاث التي أنجزت في سياقها أسست لمنهج جديد في التعامل مع قضايا المرأة. تمثلت الأهمية النسبية لهذا المؤتمر في تحديده وتركيزه على المجالات الأساسية التي يجب العمل فيها لتحسين وضع المرأة وتعديل مكانتها في المجتمع. إن المنهج الجديد الذي أطلقته حزمة المفاهيم والأدوات النظرية والمقاربات التطبيقية المرتبطة بالنوع الاجتماعي (الجندر) قد رتب إعادة نظر كلية بقضايا النساء ودور المرأة في التنمية المستدامة.⁽¹²⁾

4/ التحديات السياسية لتمكين النساء

لا يمكن الحد أو التخفيف من عوائق التمكين السياسي أمام المرأة، إلا بمواجهة تحدياته المتمثلة في التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الإعلامية، التشريعية وحتى النفسية المتعلقة بالمرأة ذاتها. ولكن نركز على التحديات السياسية الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن. وما دامت النساء الجزائريات جزءاً من نساء الوطن العربي، فهن مطالبات برفع تحدي هذا الاحتلال الاستيطاني والوقوف إلى جانب النساء الفلسطينيات في كفاحهن ضده والوقوف في وجه الأنظمة الحاكمة المستبدة في البلدان العربية، فهي أنظمة غير ديمقراطية، والدلائل الحاضرة في

بعض الدول العربية كتونس، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا وغيرها، تشهد حضور المرأة العربية في ساحات الإعتصام والإحتجاج وتنال نصيبها من الجرح والقتل والأسر، فتقرير التنمية البشرية العربية الأول، جعل من مصطلح العجز العربي في مجال الحرية والديمقراطية مصطلحاً واسع الانتشار في العديد من الأدبيات، التي تتناول الوضع السياسي في الوطن العربي.⁽¹³⁾

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الدول العربية تشهد زيادة في إحكام قبضة الدولة على مواطنيها، وتراجع عام في حماية حقوق الإنسان والأوضاع السياسية، ومهما كانت الأسباب تؤثر على الأنظمة العربية وتجعلها غير ديمقراطية، فمن الواضح أنها تؤثر على الأحزاب السياسية، حيث تميل هياكل الكثير منها الداخلية لأن تكون تقليدية وغير ديمقراطية، تحتاج لمزيد من الشفافية في أسلوب عملها.⁽¹⁴⁾

ما يلاحظ على الأحزاب السياسية الجزائرية، أنها لا تمثل فعلاً قنوات هامة لتمثيل النساء في البرلمان أو غيره من المسؤوليات الحزبية أو التنفيذية من حيث إنخراط النساء الضئيل جداً في الأحزاب السياسية، قلة ظهور النساء في هذه الأحزاب بمظهر القائد، حيث عدم المساواة في التمثيل الحزبي للنساء مقارنة بالرجال، فهن لا يؤثرن على مجريات الأمور من حيث الترشيح والانتخاب وتولي الوظائف القيادية،

⁽¹³⁾ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "التدابير

الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، 5، 6.

ديسمبر، 2004، القاهرة، مصر، ص 1.

⁽¹⁴⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽¹¹⁾ أماني سعود، مرجع سابق، ص 11.

⁽¹²⁾ شيرين شكري، مرجع سابق، ص 94.

العددي داخل هذه الأحزاب، إضافة إلى سيطرة ذهنية المجتمع الأبوي على تركيبة وعمل الأحزاب السياسية، التي تنظر إلى المرأة المناضلة أو المنخرطة في صفوفها نظرة دونية وأخرى فوقية⁽¹⁵⁾ مما يجعل النساء داخل هذه التنظيمات مبعديات عن مراكز صنع واتخاذ القرارات، بل تابعات من الدرجة الثانية في هذه الهياكل.⁽¹⁶⁾ إضافة إلى كل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والإعلامية والنفسية الذاتية المتعلقة بخصوصية المرأة الجزائرية. لا يتسع المجال لذكرها كلها، فقد تمت الإشارة إليها لتوضيح مختلف التحديات أمام التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، كغياب فرص التعليم والعمل وغياب الأمن والعنف ضد المرأة، خاصة خلال الانتخابات، والأعباء المنزلية الثقيلة وغيرها من مسؤوليات اجتماعية تحد دون التمكين الفعلي للمرأة الجزائرية التي تعيش في وسط أبوي بحت.

تتمثل العقبات السياسية التي تحد من مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي، في محدودية الصفة التمثيلية للمرأة، عادة الدول العربية لا تأخذ بنظام الحصص النسبية في المجالس النيابية. فهذه الهيئات النيابية تستمد عادة القسط الأكبر من شرعيتها من حدود

⁽¹⁵⁾ فاطمة بودهم، "تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي، التحديات والآليات، مجلة البصيرة، العدد 11، جوان 2010، ص 100.

⁽¹⁶⁾ أمين خالد خرطاني، تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، (الجزائر، المغرب، تونس) دراسة مقارنة مركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، افريل 2006، ص 44.

صفاتها التمثيلية، حيث يرى الأستاذ مصطفى كامل السيد في دراسته النظرية حول موضوع نظام حصص المرأة في المجالس النيابية، أن هذه الهيئات النيابية على أعلى مستوى كان محليا أو قوميا تستمد قسطا كبيرا من شرعيتها من النظم الموصوفة بالديمقراطية من حدود صفاتها التمثيلية⁽¹⁷⁾. فكلما كانت أكثر تمثيلا للهيئة الناجبة التي انبثقت عنها، سواء من حيث تشكيلها أو أدائها، كان ذلك ادعى إلى استقرار الاعتقاد بشرعيتها، وهذا يعني أن هذه الهيئات تصبح تتمتع بالشرعية الواسعة إذا أدمجت كل فئات وشرائح المجتمع في النشاط السياسي، وكان لكل فئة تمثيل لها مناسب لعددتها في المجتمع، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وفي المجالس المنتخبة المحلية والولائية أو في البرلمان.

5/ الدور السياسي للمرأة الجزائرية في ظل

العولمة

إن الهدف الرئيسي من مشاركة المرأة على العموم في المجال السياسي، هو تقديم المساعدة للفاعلين في الدولة والمجتمع على تحديد سليم لمسار الدولة والمجتمع وتنظيمهما على أسس ديمقراطية حقيقية، وتوسع الرؤى والأفكار والآراء في دوائر اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تهتم الدولة في علاقاتها بمواطنيها، وعلاقاتها ببيئتها الخارجية.

وفي تحقيقها لهذا الدور السياسي تواجه المرأة الجزائرية الكثير من التحديات التي قد تعود لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية ، تتعلق برؤيتها الخاصة للمجال العام والمجال السياسي تحديداً،

⁽¹⁷⁾ مصطفى كامل السيد، نظام حصص المرأة في المجالس النيابية دراسة نظرية، مركز القاهرة، دراسات واستشارات الادارة العامة، 2000، ص 223.

وبقناعتها باقتحام الميدان السياسي وممارسة كافة حقوقها السياسية في إطار من التكامل والتفاهم مع الطرف الآخر بعيداً عن كل مفاضلة نوعية قائمة على تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي أو الجندر. أما الأسباب الموضوعية، فهي محل التحديات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التشريعية والإعلامية والقوى الخارجية.

لكي تكون المرأة الجزائرية في مستوى متطلبات المرحلة الراهنة المتميزة بهيمنة قوى خارجية كالعولمة والمنافسة الشديدة وثورة المعلومات وغيرها، يجب أن تكتسب المرأة الجزائرية ثقافة سياسية تمكنها من فهم طبيعة العملية السياسية وكيفية الانخراط فيها وما هي متطلبات العمل السياسي الحقيقي وكيف تدرب على اكتساب مهارات قيادية تؤهلها لأن تشارك سياسياً إلى جانب الرجل وتحقيق آمال وطموحات بنات جنسها في التغيير الذي يرقى بوضع المرأة إلى أفضل المراتب الاجتماعية والمراكز القيادية. ثم أن اكتساب مهارات قيادية من خلال الانخراط في نشاطات جمعوية نقابية، حزبية، تشريعية وأخرى تنفيذية، غير كاف لتجسيد هذا الدور السياسي بالغ الأهمية في ظل العولمة. بل لابد أن تخلق المرأة وعياً سياسياً متكاملًا عن طريق تفعيل حقيقي لنشاطها السياسي بتغيير ذهنية المجتمع الأبوي.

لا احد منا ينكر إن المرأة الجزائرية شاركت مشاركة قوية في المقاومات الشعبية وفي حرب التحرير الوطني ضد احتلال أجنبي استيطاني وأثبتت قدرة على النضال والجهاد والقيادة أيضاً، ولنا في التاريخ مثلاً مشرفاً ومشرقاً عن قيادة النسائية في وقت الحرب، نموذج القائد الباسلة لالا فاطمة نسومر

وغيرها من شهيدات الوطن ولا احد منا ينكر تمتع المرأة الجزائرية في كل دساتير الدولة الجزائرية بكافة حقوقها المدنية والسياسية، ولكن ما لا يمكن الإقرار به هو استفادتها وممارستها الواسعة لهذه الحقوق السياسية من انتخاب وترشيح وتولي للوظائف العامة الحكومية والتشريعية على مستوى الأحزاب وغيرها من نشاطات المجال العام والسياسي سواء في عهد الحزب الواحد أو خلال التعددية السياسية. فالدساتير الجزائرية كفلت للمرأة حق المشاركة في اتخاذ القرار، وإن كانت هذه المشاركة تبدو ضئيلة مع مشاركة الرجل. إلا أن هناك اتجاه جديد نحو زيادة هذه المشاركة، وهذا ما يتضح من خلال البيانات التالية والمتعلقة بتعيين المرأة في أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية بعد الانفتاح الديمقراطي وتبني نظام التعددية الحزبية. تم تعيين أربعة نساء في الحكومة عام 2004 وأربع سفيرات، كما عينت امرأة واليا لأول مرة عام 1999 تبعتهما واليتين خارج الإطار ووالي منتدب و3 أمينات عامات للولايات و7 رئيسات للدوائر⁽¹⁸⁾

قدمت الجزائر تقريرها الأول عن تنفيذ الاتفاقية في جانفي 1999 وتقريرها الثاني في جانفي 2005. ومن بين ما ذكرته ورصدته من عقبات تمثلت في وجه الخصوص في:

- نقص الإعلام والتوعية .
- قلة اهتمام النساء بالعمل الحزبي رغم مشاركتهن في العمل الجماعي.

⁽¹⁸⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية واقع ومعطيات، ص13.

السياسي للمرأة الجزائرية ومقياس عالمي لتحديد المساواة بين النساء والرجال.⁽¹⁹⁾

وقبل الاعتماد على هذه الاتفاقية نحتاج إلى إقامة تصور عقلائي حول تأثيرات المشاركة السياسية نفسها على المرأة الجزائرية في ظل العولمة.⁽²⁰⁾

هوامش المقالة:

⁽¹⁾ أماني مسعود، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد 32، السنة الثانية، 2006 ص 5.

* سورة القصص الآيات 5-6

⁽²⁾ William jill, measuring gender and women's empowerment using ionfimatoug factor analysis, institute of belnarool sciece , university of colorado boudlei , april 2005

نقلا عن أماني مسعود، مرجع سابق، ص9.

⁽³⁾ Agrnou, fatima, Gender , literacy and empowerment in moroco , USA, Rutledge press, 2004, p, 41,42

⁽⁴⁾ أماني مسعود، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁽⁵⁾ نفس المرجع السابق، ص10.

⁽⁶⁾ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

⁽⁷⁾ شيرين شكري، المرأة والجنس ، إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين ، دار الفكر، سوريا، 2002، ص 106.

⁽⁸⁾ أماني مسعود، مرجع سابق، ص6.

⁽¹⁹⁾ فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص117.

⁽²⁰⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

- الأنماط الجاهزة التي لا زالت وسائط الإعلام تزوج لها .

- صعوبة توفير المرأة بين عملها ومسؤوليتها المنزلية .

هذه العقبات الواردة في هذا التقرير الحكومي لا تتسم بالشفافية الكاملة، فتحديات المشاركة السياسية أمام المرأة الجزائرية كثيرة ومتعددة منها ماهو اجتماعي واقتصادي وقانوني وثقافي وإعلامي وتشريعي.

إن للمراجعة الدستورية بتاريخ 12 نوفمبر 2008 ، مغزى كبيرا ، حيث وسعت الحقوق السياسية للمرأة إذ نصت المادة 29 على " أن الدولة ستعمل من أجل ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال زيادة تمثيلهن النيابي بفضل نظام الحصص النسبية في المجالس المنتخبة ، كما أعلن الرئيس بوتفليقة بمناسبة أحياء اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2008 ، عن إصدار تعليمات إلى مختلف الوزارات بتخصيص نسبة معقولة للنساء في المناصب الإشرافية في الإدارات المركزية والدبلوماسية وفي المؤسسات العامة لتولي الوظائف القيادية العليا. آثار نظام الحصص النسبية نقاشا حادا بين المؤيدين والمعارضين له.

ومهما اختلفت الآراء والتوجهات بشأنه إلا انه يبقى إطارا قانونيا جديدا لتمكين المرأة الجزائرية من المشاركة السياسية الايجابية والحقيقية إذا تغيرت ذهنية المجتمع الأبوي وبدلت رؤيتها السلبية اتجاه عمل المرأة السياسي ، واحترمت الدولة والمجتمع والتزمنا بتطبيق بنود اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة. فهي آلية قوية لدعم الدور

nations fourth world ⁽⁹⁾ the united
Platform for action, (china, confereuce on wonen :
1995) <http://www.un.org/women>

[watch/daw/beijing/platfom/decision.htm/](http://www.un.org/women/watch/daw/beijing/platfom/decision.htm/)

⁽¹⁰⁾ أماني مسعود، مرجع سابق، ص 24.

⁽¹¹⁾ أماني مسعود، مرجع سابق، ص 11.

⁽¹²⁾ شيرين شكري، مرجع سابق، ص 94.

⁽¹³⁾ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، 5. 6. ديسمبر، 2004، القاهرة، مصر، ص 1.

⁽¹⁴⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽¹⁵⁾ فاطمة بودرهم، "تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي، التحديات والآليات، مجلة البصيرة، العدد 11، جوان 2010، ص 100.

⁽¹⁶⁾ أمين خالد خرطاني، تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، (الجزائر، المغرب، تونس) دراسة مقارنة مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، افريل 2006، ص 44.

⁽¹⁷⁾ مصطفى كامل السيد، نظام حصص المرأة في المجالس النيابية دراسة نظرية، مركز القاهرة، دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000، ص 223.

⁽¹⁸⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية واقع ومعطيات، ص 13.

⁽¹⁹⁾ فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 117.

⁽²⁰⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.